مناقصــة رقم (٥) / إعـلان للمرة الأولى
المشاريع والاعمال المشمولة بقانون الموازنة العامة الاتحادية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥/
تنمية الأقاليم (مخصصات جدول هـ الملحق بقانون الموازنة)
مشروع/"انشاء محطة ضخ للماء الخام مع خط ناقل ٥٠٠ ملم من نهر الفرات لتغذية مشاريع السوير والكرامة"

يَسرُّ دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى دعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم لتنفيذ المشروع أعلاه الذي يهدف الى نصب محطة ضخ بموجب المواصفات المثبتة في الكشف ومد أنبوب بولي اثيلين بطول ٢٢ كم بقطر ٥٠ سم لتغذية محطات الاسالة الواقع في ذنائب نهر السوير منطقة السوير والكرامة. وبموجب الشروط والمواصفات الفنية المحددة في جدول الكميات ووثائق المناقصة، مع ملاحظة ما يأتي:

١. سيتمُّ العمل وفق الآلية المعتمدة للمناقصات الدولية العامة والتي تتيح لمقدمي العطاءات كافة من الدول المؤهلة الاشتراك فيها كما هو محدد في النشرة التوضيحية الصادرة عن الأمم المتحدة (الخاصة بتعريف الدولة المؤهلة).
٢. إنَّ مصدر تمويل المشروع هو المشاريع والأعمال المشمولة بقانون الموازنة العامة الاتحادية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ / تنمية الأقاليم (مخصصات جدول هـ الملحق بقانون الموازنة، الباب:٥٩، القسم:١، نوع الاستثمار: ٢، الفصل:٤، المادة:٤، النوع:٧، التسلسل:٥٠.
٣. على مقدمي العطاءات المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات إضافية الاتصال بدائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى (dpc.muthana@yahoo.com) خلال أيام الدوام الرسمي من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الواحدة من بعد الظهر، وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات.
٤. **متطلبات التأهيل المطلوبة:** وتشمل ما يأتي:

أ- **الأهلية القانونية:** وتشتمل على الجنسية، تضارب المصالح، قائمة الشركات المتلكئة والقائمة السوداء، المنع بموجب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ب- **المطالبات الموقوفة (النزاعات القضائية العالقة):** وتشتمل هذه المطالبات على:

١- يجب ألا تشكل كافة الدعاوى القضائية المعلقة بمجموعها أكثر من (٤٠%)من صافي القيمة الحالية لمقدم العطاء.
٢- المطالبات الموقوفة = مبلغ المطالبات الموقوفة \ مجموع المبالغ الكلية لآخر (٣) سنوات للعقود السابقة.
٣- ناتج المعادلة يجب أن يكون مساوياً أو أصغر من (٤٠%)؛ أي من النسبة المحددة في (١) أعلاه.

ج-السيولة المالية: وتُعرف بأنها كشف مصرفيّ يبيّن حركة التدفق المالي لآخر سنة وتكون متوافرةً قبل موعد غلق المناقصة بفترةٍ قصيرة وبالمبلغ المطلوب الذي لا تقلُّ قيمته عن (٢,٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ‹مليار وستمائة وسبعون مليون دينار عراقي›.

د-الحسابات الختامية: هي الميزانية العامة لمُقدِّم العطاء والتي تعكس الوضع المالي للسنوات المطلوبة من حيث موجودات الشركة من أصول ثابتة ومتحركة، مع بيان مقدار نفقات الشركة وإيراداتها ونسبة الأرباح والخسارة فيها، وعلى النحو الآتي:

تقديم الميزانية العامة المدققة من قبل المحاسبين القانونيين تعرض الوضع المالي لآخر سنتين ويجب أن تكون حساباتها رابحة لكل سنة.

هـ-معدل الإيراد السنوي: وهو المبالغ المستلمة من الدُفعات والسلَف المرحلية للعقود المنجَزة أو المستمرة خلال المدة المطلوبة، وعلى النحو الآتي:

١-إنَّ الحد الأدنى لمعدل الإيرادات السنوية لمُقدِّم العطاء يبلغ (١٠,٨٢٤,٤٨٤,٥٠٠) دينار ‹ عشرة مليار وثمانمائة وأربعة وعشرون مليون واربعمائة وأربعة وثمانون ألف وخمسمائة دينار عراقي›.

٢-على مقدِم العطاء تقديم معدل الإيراد السنوي لثلاث سنوات لكافة العقود المنجَزة من قِبله ضمن عشر سنوات من تاريخ غلق المناقصة. ويتمُّ احتسابه وفقاً للسنوات المُقدَّمة من قِبله مع مراعاة عدم ضرورة أن تكون سنوات العمل متسلسلة.

و-**الخبرة العامة:** وهي الخبرة السابقة في مجال الأشغال بصورة عامة كمقاول أو شريك أو مقاول ثانوي أو إدارة العقود، وعلى مُقدِم العطاء تقديم عقد واحد منجَز خلال مدة لا تتجاوز (٣) ثلاث سنوات قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء.

ز-**الخبرة التخصصية في تنفيذ الأشغال:** هي الخبرة السابقة في مجال وتخصص هذا العمل كمقاول رئيسي أو شريك أو مقاول ثانوي. وعلى مقدم العطاء تقديم عمل مماثل واحد منجَز وخلال مدة لا تتجاوز (٣) ثلاث سنوات قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء، وبمبلغ لا يقل عن (٧,٥٧٧,١٥٠,٠٠٠) ‹سبعة مليار وخمسمائة وسبعة وسبعون مليون ومائة وخمسون ألف دينار عراقي›.

ح-**الكادر القيادي للمشروع والعاملين:** على مقدمي العطاءات إثبات توافر العاملين للمناصب الرئيسية لتنفيذ العقد وبعقود رسمية صادرة عن نقابة المهندسين العراقيين، وتحقيق المتطلبات الآتية:

١-مدير مشروع (مهندس مدني): بخبرة كلية عامة في تنفيذ الأشغال لمدة (١٠) عشر سنوات، وخبرة تخصصية في الأعمال المماثلة لمدة (٥) خمس سنوات.

٢-مهندس ميكانيك عدد/١: بخبرة كلية عامة من تنفيذ الأشغال لمدة (٥) خمس سنوات، وخبرة تخصصية في الأعمال المماثلة لمدة (٣) ثلاث سنوات. ويجب تقديم الكوادر والاختصاصات الفنية المطلوبة قبل موعد المباشرة بالأعمال، وبعكسه تتحمّل الشركة كافة التبعات القانونية الناتجة عن عدم تقديمها؛ ومن ضمنها إجراءات الإخلال بالالتزامات التعاقدية.

إنّ الكوادر والاختصاصات الفنية المطلوبة لتنفيذ المشروع المحددة ابتداءً لا يجوز استبدالها إلّا عند حدوث قوة قاهرة تستدعي الاستبدال وبموافقة جهة التعاقد.

ط-**المعدات التخصصية:** على مقدمي العطاء اثبات حيازته للمعدات الرئيسية المطلوبة وفق البرنامج الزمني لتقدم العمل والمقدم من قبله بشكل اولي: حفارة عدد/٤، ناقلة عدد /٢، يجب تقديمها قبل موعد المباشرة بالأعمال، وبعكسه تتحمل الشركة كافة التبعات القانونية الناتجة عن عدم تقديمها ومن ضمنها إجراءات الاخلال بالالتزامات التعاقدية.

ي-يمكن مراجعة القسم الثالث من الوثيقة لمعرفة التفاصيل الخاصة بمعايير التقييم والتأهيل المذكورة أعلاه.

ك-إضافة إلى المتطلبات القانونية؛ على مُقدِم العطاء تقديم هوية التصنيف النافذة، عدم ممانعة من الضرائب نافذة للاشتراك في المناقصة.

ل-لا تخضعُ العطاءات لإعطاء الأفضلية لمقدمي العطاء المحليين.

٥. على مقدمي العطاءات الالتزام بالتعليمات والشروط الخاصة بالمناقصة، وبضمنها الشروط الواردة في القسم الثاني من الوثيقة: ورقة بيانات المناقصة/ج: إعداد العطاء، وبخلافهِ يُستبعد العطاء.

٦. بإمكان مقدمي العطاءات المهتمين شراء وثائق العطاء باللغة العربية ابتداءً من يوم الاربعاء المصادف ٢٠٢٤/٦/٥ بعد تقديم طلب تحريري إلى دائرة العقود الحكومية في المثنى، وبعد دفع قيمة البيع للوثائق البالغة (٧٥٠,٠٠٠) دينار ‹سبعمائة وخمسون ألف دينار عراقي› غير قابلة للرد. ويتمُّ دفع المبلغ نقداً إلى قسم الحسابات في محافظة المثنى، وتُقدَّم النسخة الأصلية من وصل الشراء مع العطاء.

٧. يتمُّ تسليم العطاءات إلى العنوان الآتي: **محافظة المثنى/ بناية الإدارة العامة والمحلية-الطابق الأول / لجنة فتح العطاءات الثانية**، وإنَّ موعد الغلق هو في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين المصادف ٢٠٢٤/٧/١.التقديم بالبريد الالكتروني غير مسموح به. إنَّ العطاءات المتأخرة سوف تُرفض، وسيتمُّ فتح العطاءات بحضور مُقدمي العطاءات أو ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان الآتي: الطابق الأرضيّ من بناية الإدارة العامة والمحلية في نفس موعد الغلق. وإنَّ موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشتركين في المناقصة سيكون في الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الاثنين المصادف ٢٠٢٤/٦/٢٤ في بناية دائرة العقود الحكومية في المثنى. إنّ كلَّ العطاءات تبقى نافذةً لمدة (٩٠) يوماً وأن تتضمَّن ضماناً للعطاء على شكل خطابِ ضمان مصرفيّ يُذكر فيه اسم ورقم المناقصة المعنية، وأن يكون غير مشروط ويُدفع حين الطلب ونافذاً لمدة لا تقل عن (١٢٠) يوماً من تاريخ غلق المناقصة الفعلي، وأن يكون بصيغةٍ واضحة من حيث مبلغه (رقماً وكتابة) وتحديد تاريخ نفاذة وشروطه والغرض من إصداره؛ أو صكٍ مُصدّق وبمبلغ مقطوع مقداره (١٠٨,٢٥٠,٠٠٠) دينار ‹مائة وثمانية مليون ومئتان وخمسون الف دينار عراقي› وعلى أن تكون صادرةً عن مصرف مُعتَمد في العراق لمصلحة جهة التعاقد (**محافظة المثنى/ حسابات الخطة الاستثمارية**).

٨. إنَّ اسمَ جهة التعاقد: محافظة المثنى، والعنوان: السماوة-شارع المحافظة-بناية الإدارة العامة والمحلية. والقسم المختص: دائرة العقود الحكومية في المثنى.
٩. درجة وصنف الشركة المطلوبة للعراقيين هي **إنشائية/ ثالثة (كحدٍ أدنى)**. أمّا بالنسبة للشركات الأجنبية المختصة بالأشغال والمقاولات العامة؛ فالمطلوب شهادة التأسيس مع وجود فرع للشركة الأجنبية داخل العراق.
١٠. إنَّ الكلفة التخمينية للمشروع هي (١٠,٨٢٤,٤٨٤,٥٠٠) دينار ‹ عشرة مليار وثمانمائة وأربعة وعشرون مليون واربعمائة وأربعة وثمانون ألف وخمسمائة دينار عراقي›، وإنّ المدة اللازمة لتنفيذ أعمال المشروع هي (٣٦٥) يوماً.
١١. عند الترشيح للإحالة تختار لجنة التحليل العطاء المستجيب لكافة الشروط القانونية المطلوبة في المناقصة وكذلك المواصفات الفنية ومعايير التأهيل المطلوبة (أي مستجيب بشكل كليّ مالياً وفنياً وقانونياً) مع كونهِ أوطأ عطاء متوازن ومنسجم مع الكلفة التخمينية المرصودة للإحالة وبعد التأكد من أهليته وقدراته على تنفيذ العقد بأفضل صورة ممكنة.
١٢. في حال عدم التزام مقدِّم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكافة أقسامها؛ فإنهُ سيتمُّ استبعاد عطائه، مِمَّا يقتضي مراعاة ذلك عند التقديم. حيثُ يتمُّ ملئ القسم الرابع من قِبل مقدِّم العطاء ثم تُقدَّم ورقياً بعد ختمها بالختم الحي الخاص بالشركة المقدِّمة للعطاء مع الوثائق المكوِّنة للعطاء المُشار إليها في التعليمات لمقدمي العطاءات وورقة بيانات العطاء.
١٣. ان الحد الاقصى لقبول عطاءات المشاركة هو شركتان فقط.
١٤. ان عدد نسخ العطاءات الواجب تقديمها هي نسخة العطاء الاصلية + نسختان اضافيتان طبق الاصل.
١٥. لا يمكن إحالة المناقصة على شركة وبعهدتها مشروع أو مشاريع غير منجزة إلّا بعد التأكد من عدم وجود انحراف عن البرنامج الزمني لها (جدول تقدّم العمل) بنسبة ٢٠% أو أكثر.
١٦. سيتم استبعاد أي عطاء تقل او تزيد قيمته عن ٢٠% من الكلفة التخمينية للمشروع.